# مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية لدى الطالبات المقيمات وعلاقتها بالجرائم الأخلاقية

د/ مصباح جلاب، جامعة المسيلة ود/ نوري عشيشي، جامعة قسنطينة2

**الملخص:**

يحتاج الانسان في حياته إلى التكيف مع الجماعة التي يعيش فيها، وذلك وفق سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي؛ باعتباره كائنا اجتماعيا، وأن أي اخفاق في التعايش مع معايير الجماعة الجديدة يؤدي إلى مشكلات سوء التكيف؛ مما ينتج عنه في كثير من الأحيان مشكلات أخلاقية، خاصة في الوسط الجامعي باعتباره المجتمع الجديد للطالب. والطالب الجامعي عند انتقاله إلى الجامعة يجد نفسه في كثير من الأحيان في مجتمع جديد ومعايير ضبط تختلف عن المعايير التي يحملها. خاصة الذين ينتقلون من مناطق ريفية إلى مناطق حضرية؛ ومن مناطق مغلقة إلى مناطق مفتوحة ومن مناطق محافظة إلى مناطق متفسخة، خاصة الطالبات اللائي يجدن أنفسهن في صراع مع وضعيات متناقضة، يخلق لديهن ضغوطات داخلية وخارجية. فهناك من يبقين منغلقات على ثقافتهن ويحافظن على ضوابطهن؛ وهي مهمة تحتاج إلى مقاومة. وهناك فئة أخرى من الطالبات ينخرطن في معايير الضبط الاجتماعي الجديدة، ويبدأن في التحرر من الضوابط الأصلية؛ بسبب ضغوط عائلية أو عادات وتقاليد أو طقوس معينة أو تنشئة اجتماعية، فيقعن في المحظور نتيجة تغيير مواقفهن؛ فيوصفن بالمجرمات أو المتفسخات أو الخارجات عن المجتمع أو أوصاف أخرى...

وقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى التحقق من أن غالبية الجرائم الأخلاقية تعزى لهذا المتغير (مشكلات التكيف معا لمعايير الاجتماعية). وقد قام الباحثان بإجراء استطلاع لرأي الطلبة والطالبات من خلال الإجابة على استمارة بيانات؛ تتضمن مجموعة من المواقف (عشرة معايير) التي تعبر عن معايير الضبط الاجتماعي. يجيب عنها أفراد العين وفق خمسة أوزان (**Likert**) (بدرجة كبيرة جدا 5، بدرجة كبيرة 4، بدرجة متوسطة 3، بدرجة ضعيفة 2، بدرجة ضعيفة جدا 1). وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي في تحليل البيانات، على عينة من 120 طالب وطالبة (60+60). وقد طرحت الدراسة الإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية على الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات؟

وللإجابة عن هذا السؤال صاغ الباحثان فرضيين للتحقق من ذلك؛ وهما كالآتي:

1– نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات اللائي يعانين مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

2– نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

وبعد تطبيق الأداة وجمع المعلومات وتفريغها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصلنا إلى النتائج التالية:

**1- استجاب أكثر من 71.00% عينة الدراسة لصالح البديلة الثانية (بدرجة كبيرة). أي أن سبب الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات هو نتيجة مشكلات التكيف معالمعايير الاجتماعية بدرجة كبيرة.**

**2- لا يوجد اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث، بحيث كانت النسب متقاربة؛ بالنسبة للذكور35.00% أما الإناث 36.00%. وعليه يمكن القول أن مشكلات التكيف معالمعايير الاجتماعية يؤثر بدرجة كبيرة على الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات.**

**الكلمات المفتاحية: مشكلات التكيف – المعايير الاجتماعية – الجرائم الأخلاقية – الطالبات الجامعيات**

**مقدمة:**

الضبط الاجتماعي نظام عرفته البشرية منذ القدم؛ واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب والمعايير لتنظيم البنى والتفاعلات الاجتماعية بين أفراده من أجل تنظيم حاجاتهم ومعاملاتهم؛ ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتحيد به عن الطريق السوي إذا لم يجد الأداة الرادعة لتصرفاته، ولذا فإن معايير الضبط الاجتماعي لها قيمة فعالة ودور قوي في ضمان سلطة الرقابة على الفرد والمجتمع.

ولمعايير الضبط الاجتماعي صورا ووسائلا يتحقق عن طريقها، مثل التربية والأخلاق والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية بصفة عامة. وهنا يبرز دور معايير الضبط في المجتمع. وقد اهتم المجتمع وحرص أشد الحرص على حفظ كيانه واستقراره، فأصبح الضبط الاجتماعي نظاما ضابطا بكل ما يحتويه من تقاليد ومعاملات، وقيم ومبادئ، وأخلاق وآداب وقوانين وأعراف. وإذا ما حاول فرد تغيير ضوابطه فإنه لا يستطيع التكيف أو التأقلم مع الضوابط الجديدة؛ لأنها لم تتغلغل في ضميره الاجتماعي، وبالتالي سيقع لا محالة في سوء التكيف أو الانحراف علن القاعدة الحقيقية، وتصبح بالتالي معاييره وهمية لا مرجعية لها، ويصبح كل شيء بالنسبة له عاديا، وأول نتائج عدم التكيف ستظهر في فقدانه لقيمه الأخلاقية؛ وهذا ما يسمى بالجريمة الأخلاقية الناجمة عن تغير معايير الضبط الاجتماعي، وهو موضوع دراستنا.

## 1. مشكلة الدراسة:

تعتبر معايير الضبط الاجتماعي بمثابة الحدود التي لا يمكن تجاوزها؛ وإلا أصبح المجتمع منهارا؛ وتنهار معه القيم ويصبح مجتمعا بلا ضوابط؛ بلا سلطة، وهنا يحل قانون الغاب. وتؤكد "زينب دهيمي" هذا؛ لأن ذلك حسبها يعني اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له، والاجرام إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة المدرسة، الجامعة، المسجد (زينب دهيمي: 2011). وتعود المجتمعات بالتالي سنينا إلى الوراء. بعد كل الجهود والثورات

التي خاضها البشر منذ القدم إلى اليوم. فبعدما كانت المرأة بصفة عامة وسيلة بيولوجية في الحضارات القديمة؛ عند اليونان (أفلاطون) أو في بعض الديانات الوثنية؛ وحتى قبل الاسلام بقليل (وأد البنات في الجاهلية). لكن بمجيء الاسلام حرر المرأة وأعطاها حقوقا مقابل واجبات تؤديها؛ وكان هذا واحدا من أنواع الضبط (الالتزام بالدين)، وحديثا نجد عصر التنوير الذي قاده دعاة التفكير العقلي والتخلي عن الطقوس والعادات البالية (بعض تصرفات الكنيسة) وكان عقد "روسو" من أكبر انجازات البشرية (التنازل عن بعض حرياتنا لوضع قانون اجتماعي يحمي الكل)، وأخير منظمة حقوق الانسان؛ وصولا إلى المساواة بين الرجل والمرأة؛ وقانون الأسرة الجزائري مثلا يصب في هذه المسار. هذه الثورة ضد القوانين التي تسيئ للمرأة أو تجعل منها مجرد هوى (نزوة). لذلك حاولت دراستنا البحث في سبب الاخفاق القيمي أو تغير معايير الضبط الاجتماعي أمام ضوابط اجتماعية أخرى فرضت نفسها رغم سلبيتها، وهنا يؤكد "سعيد علي رافع الحسنية" على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة (سعيد علي رافع الحسنية: 2005).

وقد أخذنا الطالبات الجامعيات المقيمات مجتمعا مستقلا بذاته، تتناقض فيه القيم وتتغذى من بعضها البعض؛ إلى درجة الصراع بين الضوابط الاجتماعية؛ فتنصهر بعض القيم كلية وتختفي لتصبح الطالبة صورة مستنسخة لمعايير الضبط الجديدة؛ فتتغير نظرتها لنفسها؛ لسلوكها، للآخرين؛ حتى لأنوثتها. فتتجرد من كل القيم التي اكتسبتها بالتربية؛ بالدين؛ بالعرف؛ بالتقاليد... لتقدم على سلوكات كانت تظنها إلى وقت قريب (جريمة)، لكن تتغير نظرتها فتصبح تنظر إلى التبرج على أنه عادي (وهو جريمة قيمية)؛ الخروج مع شاب أمرا عاديا (وهو جريمة قيمية)؛وفي هذا السياق كشف "لطفي عبد اللطيف" عن ظاهرة خطيرة للغاية تتعلق بمواعيد شباب مع فتيات جامعيات خلال اليوم الدراسي بحيث تترك الطالبة المحاضرات وتركب مع الشاب في سيارته الخاصة على أنه أحد محارمها ثم يتسكعان في الشوارع البعيدة، ومع انتهاء اليوم الدراسي يقوم بتوصيلها لأقرب مكان تريده وهو ما يعرف بظاهرة – الركوب المحرم مع أجنبي – وتم ضبط عدة حالات منها مؤخرًا (لطفي عبد اللطيف: 2012). وتناول الخمر عادي (وهو جريمة قيمية) والمخدرات كذلك؛ والابتزاز والتحرش بالرجال؛ ودخول مقاهي الأنترنت الاباحية، والعلاقات المشبوهة عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ التردد على الملاهي؛ ضف إلى ذلك جرائم هروب الجامعيات من بيوتهن بلا رجعة؛... وهو ما يؤكده "علي العميري وعزيزة العتيبي "بتأكيدهما على ارتفاع أعداد الفتيات الهاربات من أسرهن إلى عوالم أخرى مجهولة ربما تقود إلى الجريمة اذا لم يتم تدارك الموقف (علي العميري وعزيزة العتيبي: 2016).وقد أوضح "خالد عبد الرحمان السالم" أهمية الضبط

الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية وبيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي للأفراد (خالد عبد الرحمان السالم: 1423هـ). لذلك اهتمت دراستنا بالبحث عن نتائج تغيير معايير الضوابط الاجتماعية ودورها في تفشي الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات.

وقد أكدت (أوموسى ذهبية وموساوي فاطمة الزهراء: 2015)، على الهدف الرئيسي من دراسة موضوع الضبط الاجتماعي وعلاقته بالإجرام لدى الطالبات الجامعيات هو تعزيز دور الضبط الاجتماعي من خلال تسليط الرقابة اللازمة على الطالبات في الأحياء بداية من الضبط الأسرى باعتبارها أداة اجتماعية ضابطة لما لها من تأثير فعال في توجيه سلوك الأفراد ومراقبتهم من خلال غرس قيم دينية وأخلاقية معادية للجريمة، تجعل الأفراد ملتزمين بالنظام السائد والمعايير الاجتماعية السائدة بينهم والقابلية للرقي العلمي والخلقي، وإذا غاب دورها في عملية الضبط يحل محلها الضبط الرسمي الذي تجسده إدارة الحي لضبط سلوكات الطالبات وفك النزاعات وتنمية شعوره من بالانتماء والتكيف الاجتماعي مع بعضهن البعض، ومنه فالإشكال العام المطروح يكمن في:

**– السؤال العام:**

– ما مدى تأثير مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية على الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات؟

**– التساؤلات الجزئية:**

1– هل أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللائي يعانين مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية يقعن في الجريمة الأخلاقية؟

2– هل يوجد اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث؟

**2. فرضيات الدراسة:**

1–نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللائي يعانين مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

2– نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

**3. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما نلاحظه من سلوكيات وتصرفات سلبية تؤثر على منظومة القيم الاجتماعية باعتبارها قوانين وضوابط وتشريعات تلزم الفرد بالخضوع لها، المتمثلة في الجرائم

الأخلاقية التي تمارسها الطالبات الجامعيات المقيمات، والوقوف على أسباب الظاهرة؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تحض دراسة الجرائم الأخلاقية في الوسط الجامعي لدى الطالبات بالاهتمام وكشف حقيقة ما يجري. وبالتالي وجب لفت انتباه الآباء والمربين والأساتذة والمؤسسات الاجتماعية بخطورة ما يحدث؛ وبالتالي البحث عن الأسباب أو على الأقل اتخاذ اجراءات للحد من الظاهرة حتى لا يصبح المجتمع مجرد تراكمات من الأفراد؛ ولا يمثل أي سلطة ولا يؤدي أي دور وبالتالي الانهيار الكامل لمصطلح الضبط. كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في الوقوف على هشاشة المعايير الاجتماعية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات؛ وهذا يطرح مسألة التنشئة الاجتماعية الصحيحة من عدمها؛ والاقتناع الديني وليس الالزام، والاقتناع بالحجاب وليس الاجبار؛ وترسيخ القيم بقناعة وليس وفق الاملاءات الاجتماعية؛ وترك حرية التعبير والحوار والتفتح الفكري وليس التعصب، حتى تكون القيم ثابتة لا شك فيها.

## 4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من العناصر التالية:

- معايير الضبط الاجتماعي متغيرة وليست ثابتة.
- تغيير معايير الضبط الاجتماعي تكون غالبا نتائجه سلبية (المغلوب مولع بتقليد الغالب) والقيم السائدة حاليا يطغى عليها الجانب السلبي.
- معظم جرائم المرهقات الجامعيات المقيمات هن ممن غيرن معاييرهن الاجتماعية الضابطة.
- التعرف على وجهة نظر الطلبة والطالبات من هذه القضية؛ ومدى وجود توافق بينهما في الرؤى.

## 5. التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

### 1- مشكلات التكيف مع المعايير الاجتماعية:

ونقصد بمشكلات التكيف الاخفاق في التعايش مع معايير الضبط الاجتماعي التي ينتقل إليها الطالب.ونقصد بالمعايير الاجتماعية أنها معايير الضبط الاجتماعي: وهي القواعد (المحكات) التي يحددها المجتمع لتقييم سلوكاته أو هي مجموعة النظم والقواعد المنظمة للسلوك، وهو السلطة التي يحتكم اليها الأفراد في اجتماعهم.

### 2- الجرائم الأخلاقية:

"تعرف الجريمة قانونا بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاء جنائيا والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء

وإتيان بعضها الآخر والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها" (الطخيس، 1403هـ). أما الأخلاق فتمثل مجموع القيم التي تلزم الأفراد باحترامها في مكان وزمان معين، وهي سلطة اجتماعية ضابطة. أما الباحث فيعرف الجريمة الأخلاقية بأنها أي سلوك يرتكبه الشخص يكون مخالفا للدين والأعراف والتقاليد والقيم والعادات في داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.

**3- الطالبات الجامعيات المقيمات:**

هن الطالبات اللائي يدرسن في الجامعة ويقمن في الأحياء الجامعية، وهي تجمع سكاني كباقي التجمعات؛ مع اختلاف المعايير الاجتماعية، لأن كل طالبة من جماعة معينة.

**4- علاقة:**

هي الارتباط الموجود بين طرفين أو أكثر سواء كان سلبي أو ايجابي، بحيث يتأثر أحد الطرفين بتغير الطرف الثاني زيادة أو نقصانا. ونقصد به في دراستنا علاقة التأثير السلبي بين تغير معايير الضبط الاجتماعي ووجود الجرائم الأخلاقية.

**5- الدراسات السابقة:**

**1- دراسة أوموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء (2015):**

بعنوان الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي "الحي الجامعي زوبيدة حمادوش بالبليدة نموذجا"، وقد طرحت الدراسة السؤال: ما علاقة الضبط الاجتماعي بالعنف الممارس بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي؟ وما هو دوره في التقليل من السلوكات العنيفة؟ –هل ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي؟ –هل ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات؟ وعملت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية: –الفرضية الأولى: ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي. – الفرضية الثاني: ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات. وقد استخدمت الدراسة تقنية دراسة الحالة على عينة من عشرة طالبات، باستخدام أدوات المقابلة والملاحظة، تم اختيارهم بالطريقة القصدية، واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي في تحليل البيانات، وتوصلت إلى النتائج التالية:

– ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات المقيمات بالحي الجامعي.

– ضعف الضبط الإداري للحي الجامعي له علاقة بممارسة العنف بين الطالبات (أوموسى ذهبية،

موساوي فاطمة الزهراء: 2015، ص9).

**2- دراسة زينب دهيمي (2011):**

بعنوان "بعض مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات في الوسط الجامعي"، بالإقامة الجامعية بدالي ابراهيم بالجزائر، هدفت الدراسة إلى -تحديد أهم مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات-إلقاء الضوء على بعض النماذج التي مورس عليهن مظاهر العنف ومارسنه -التعرف على أهم ما يمكن أن يخفف من مظاهر العنف داخل الوسط الجامعي أي الإقامة الجامعية. وبالتالي ما هي أهم مظاهر العنف التي تمارسها الطالبة الجامعية المقيمة في الحي الجامعي. وكانت الفرضيات: - العنف اللفظي من بين أهم مظاهر العنف التي تمارسه الطالبة المقيمة في الحي الجامعي. - العنف المادي من بين أهم مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبة. المقيمة في الحي الجامعي .وقد تمت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 01 إلى 08 ماي 2011. على بعض الطالبات سنة أولى ورابعة جامعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وكانت أدوات جمع البيانات: أولا الملاحظة الغير منظمة المقابلة الغير مقننة حيث طرحت تساؤلات مباشرة على المبحوثات المتمثلات في العينة المختارة من الطالبات القاطنات في الإقامة الجامعية، وقد تكونت استمارة المقابلة على مجموعة أسئلة مقسمة على محاور .وتوصلت الدراسة إلى وجود العنف في الإقامات الجامعية لأن ذلك يعني اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له ، والعنف إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة المدرسة، الجامعة، المسجد..الخ (زينب دهيمي:2011).

**2- دراسة علي رافع الحسنية (2005):**

بعنوان "دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة – دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ونزلاء اصلاحية الخسائر"، هدفت إلى التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة. من خلال التساؤلين: -ما دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة؟ – ما هي القيم الاجتماعية التي تحمي من الجريمة؟ وكانت الفرضيات كالتالي: -توجد فروق في قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوظيفي واحترام الممتلكات العامة بين طلبة محمد بن مسعود. – للمؤسسات الاعلامية دور في اكساب القيم الاجتماعية للحد من الجريمة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، على عينة من 400 طالبا و400 نزيلا. وكانت النتائج كما يلي:

– تتفاوت اتجاهات الطلاب عن السجناء نحو القيم حيث أن الطلاب يتمسكون بالقيم الاجتماعية وتمسك السجناء بسيط.

– اتجاهات قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوظيفي واحترام الممتلكات العامة عند الطلاب أعلى من النزلاء(علي رافع الحسنية: 2005).

**4– دراسة نبيل صالح سفيان (1990):**

بعنوان " التغير القيمي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز" دراسة تتبعية عبر ثلاث سنوات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغيرات في القيم الست (النظرية والاجتماعية والروحية والسياسية والاقتصادية والجمالية). لدة طلبة علم النفس في جامعة تعز من التحاقهم بالمرحلة الثانية إلى وصولهم المرحلة الرابعة، وفقا لمتغير الجنس. وتوصل الباحث إلى أن بالنسبة لمتغيرات سنوات الدراسة فقد ارتفعت القيمتان النظرية والجمالية بينما انخفضت القيمتان الاجتماعية والروحية. فقد وجدت فروق دالة في القيم النظرية لصالح الذكور والقيمة الجمالية لصالح الاناث، ولا توجد فروق دالة في القيم الأخرى، وانخفاض القيم الاجتماعية دليل على تأثير معايير الضبط الجديدة على الأصلية (نبيل صالح سفيان:1990).

**6– دراسة خالد بن عبد الرحمن السالم (1423ه):**

الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية جامعة الأزهر كلية التربية – قسم أصول التربية. أوضحت أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية وبيان أهمية التربية في تحقيق الضبط الاجتماعي للأفراد، وتكمن مشكلة الدراسة في أن المجتمع السعودي، خلال العقود الثلاثة الأخيرة طرأت عليه بعض التغيرات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتفاعلت الأسرة السعودية مع هذه التغيرات. وانبثقت أهمية الدراسة من أهمية الضبط في الأسرة وأهمية معرفة آراء من الطلاب والطالبات في واقع الضبط والتماسك في أسرهم لكونهم يمرون بمرحلة عمرية مهمة في حياة الفرد، وعليه فإن مشكلة الدراسة تم عرضها في ستة أسئلة هي: –ما واقع الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي؟ – ما واقع التماسك في الأسرة السعودية؟ – ما توجهات أبناء الأسرة السعودية (طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة) نحو أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها أسرهم لضبط سلوكهم؟ – هل يختلف واقع الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية باختلاف متغيرات الدراسة؟ –هل يختلف

واقع التماسك في الأسرة السعودية باختلاف متغيرات الدراسة؟ – ما العلاقة بين الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية وتماسكها؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن، كما استخدمت ثلاث أدوات لجمع البيانات لكمية والكيفية وهي: الاستبيان والمقابلة الحرة والملاحظة وطبقت الدراسة على طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة بمدينة الرياض، واستخدمت في الدراسة المقابلة الحرة، والملاحظة بالمشاركة، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج نذكر منها:

– وجود فجوة بين واقع الضبط غير الرسمي الذي يتم داخل الأسرة والضبط الرسمي.

– وجود تذبذب في عمليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة رغم أن الضوابط مستندة إلى تعاليم الدين.

– إن الضبط الاجتماعي الديني في الأسرة السعودية يتميز بقوته حيث بلغ الوزن النسبي له (81.4)

– إن تقبل الأبناء في الأسرة السعودية من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية العامة لأساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها أسرهم لضبط سلوكهم هو فوق المتوسط.

– وجود عوامل تؤثر على تقبل الأبناء سلبا لأساليب الضبط في أسرهم كتنوع وسائل الإعلام المختلفة وما تبثه من مواد مختلفة.

**6– دراسة زينب بنت طايع عليوة علي (1999):**

بعنوان: "اتجاهات طالبات جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز نحو الالتزام بأخلاق الإسلام" هدفت هذه الدراسة الى معرفة اتجاهات جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية وفقا للمستوى الاقتصادي للطالبات ولهذا طُرح السؤال التالي:– هل توجد علاقة بين مستوى التعليم الجامعي ونوعه والمستوى الاقتصادي لطالبات جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز واتجاههن نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية؟

1– هل لمستوى التعليم الجامعي علاقة باتجاهات الطالبات نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية؟

2– هل يختلف اتجاه الطالبات الالتزام بالأخلاق الإسلامية تبعا لنوع الكلية التي يتبعن لها؟

3–هل يختلف اتجاه الطالبات نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية تبعا لحالتهن الاقتصادي؟

وقد تكونت عينه الدراسة من (600 طالبة) من جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز تم اختيارهن بالطريقة العشوائية لتمثيل مجتمع الطالبات من المستوى الأول والمستوى الرابع، واستخدمت المنهج الوصفي في هذه الدراسة، أما الأداة فكانت استبيانا أعد خصيصا لقياس أهداف الدراسة، ولاختيار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام تحليل التباين، كما استخدمت أيضا النسب المئوية.

نستنتج من النتائج السابقة أن نختار طالبات الجامعتين نحو الالتزام بالأخلاق الإسلامية مرتفع مع وجود بعض الفروق الطفيفة التي تختلف تبعا لاختلاف المتغير. مع ملاحظة أن اتجاه الطالبات بجامعة أم القرى للالتزام بالأخلاق الإسلامية أعلي من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بشكل عام، وأن طالبات المستوى الرابع بكل من الجامعتين اتجاهاهن للالتزام بالأخلاق الإسلامية أعلى من الطالبات المستوى الأول. وأن اتجاه طالبات الدخل المنخفض بجامعة أم القرى مرتفع تليهن طالبات الدخل المتوسط تليهن طالبات الدخل المرتفع، ونجد أن اتجاه طالبات جامعة الملك عبد العزيز (فئة الدخل المتوسط) للالتزام بالأخلاق الإسلامية مرتفع (تليهن طالبات الدخل المرتفع) (زينب بنت طايع عليوة علي:1999).

**7- دراسة لطفي عبداللطيف (2012):**

تفعيل الخط الساخن للإبلا غ عن مخالفات الركوب المحرم، ظاهرة خطيرة كشفتها دراسة ميدانية عن 1038 طالبًا وطالبة بـ 3 جامعات. كشف الدكتور "سليمان بن قاسم العيد" رئيس الفريق العلمي بكرسي الملك عبد الله بن عبد العزيز للحسبة وتطبيقاتها المعاصرة بجامعة الملك سعود عن ظاهرة خطيرة للغاية تتعلق بمواعدة شباب لفتيات جامعيات خلال اليوم الدراسي بحيث تترك الطالبة المحاضرات وتركب مع الشاب في سيارته الخاصة على انه أحد محارمها ثم يتسكعان في الشوارع البعيدة، ومع انتهاء اليوم الدراسي يقوم بتوصيلها لأقرب مكان تريده وهو ما يعرف بظاهرة "الركوب المحرم مع أجنبي" وتم ضبط عدة حالات منها مؤخرًا !!. وأشار الدكتور العيد الذي ناقش الظاهرة بمنهجية علمية رصينة بعيدا عن الانطباعات الشخصية عبر دراسة أجراها على1038 طالبا وطالبة في ثلاث جامعات، وهي الملك سعود بالرياض، والملك عبد العزيز بجدة، والدمام بالشرقية إلى خطورة الظاهرة على المجتمع وعلى العملية التعليمية بشكل عام. وقال: إن حدوث التعارف المسبق بين الشاب والفتاة عن طريق خدمات الشبكة العنكبوتية، ورؤية المقاطع الجنسية والأفلام والصور في الفضائيات وعلى مواقع الانترنت، أدت إلى انتشار مثل هذه الظواهر السلبية على المجتمع السعودي المعروف بتمسكه بقيم الشرع الحنيف.وربطت الدراسة بين الظاهرة، والتقليد الأعمى للسافرات في أفلام السينما ومحطات المجون والخلاعة الفضائية التي تشيع ثقافة الحب بين الشباب والفتيات دون وجود علاقة شرعية، وغيره مما يبثه الإعلام الفاسد من مظاهر وعلاقات محرمة تحت زعم التحرر ومواكبة الحضارة الحديثة. وأظهرت دراسة العيد أن العامل الأسري المتمثل في انشغال الأبوين عن الفتاة وإهمالها وعدم متابعة الأبناء داخل الأسرة وضعف رقابة الأبوين، واستخدام بعض الإباء طرقا غير صحيحة في التربية وراء انتشار ظاهرة الركوب المحرم للفتاة مع أجنبي.

وقالت الدراسة :إن من أسباب الظاهرة أيضا عوامل ذاتية مثل قلة الوازع الديني لدى الفتاة، والتبرج والسفور، وضعف الرقابة الذاتية لدى الشاب الذي يستدرج الفتاة بالإضافة إلى تهوين البعض من المشكلة، وعدم وجود عقوبات رادعة لمن يمارسون تلك الجرائم اللاأخلاقية . وطالب الدكتور العيد بضرورة التحرك لمقاومة مثل تلك الظواهر الخطيرة، ومراجعة الأنظمة والقوانين الخاصة بسلوك الطالبات بالجامعات ونظام العقوبات، والتعريف بها من خلال وسائل التقنية الحديثة. وأكد أهمية تفعيل الخط الساخن للتبليغ عن أي مخالفة، والتدخل الفوري لاحتواء المشكلة في الوقت المناسب مع ضرورة تخصيص أنشطة وفعاليات مختلفة لشغل الأوقات لدى الطالبات (لطفي عبد اللطيف: 2012).

**1- منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل الاستجابات التي استقاها من الميدان لوصف ظاهرة الجريمة الأخلاقية، من خلال الوصف الكيفي للمعطيات التي أدلى بها الطلبة والطالبات، ثم إعادة تحليلها كميا من أجل قياس أراء الطلبة واصدار الأحكام على الظاهرة.

**2- مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من طلبة علم النفس من جامعتي محمد بوضياف بالمسيلة وجامعة باجي مختار بعنابة.

**3- عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من 120 طالبا وطالبة، (60 ذكور، 60 إناث). وقد تم اختيار العينة بالطريقة القصدية.

**4- حدود الدراسة:** أجريت الدراسة في السداسي الأول من الموسم الدراسي 2016/2015. بجامعتي مسيلة وعنابة.

**5- أداة الدراسة وإجراءاتها:** هو عبارة عن قائمة مواقف أو استبانة، من إعداد الباحث، وقد اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات لتكون صالحة للتطبيق وهي:

- الاطلاع على الجانب النظري فيما يتعلق بمعايير الضبط الاجتماعي وقيمتها في تماسك المجتمع.
- الاطلاع على ما أتيح من الدراسات الميدانية سواء في مجال الدراسة أو التي لها علاقة مباشرة.
- اختيار عشرة 10 مواقف يعتقد الباحث أنها كافية لإصدار أحكام على نتائج الدراسة.

**6- صدق الأداة:**

**- صدق المحكمين:** بعد اعداد الصورة الأولية لقائمة تغير معايير الضبط الاجتماعي، قام الباحث بعرضها على أربعة خبراء في علم الاجتماع واثنان في علم النفس؛ وقد أكدوا أن المواقف فعلا مصاغة من الخلفية النظرية؛ ويمكن قياسها والتحقق منها بسهولة، وبذلك لم يطلبوا أي تغييرات لا شكلية ولا معرفية بنسبة تتجاوز90%. ماعدا اشارة أحدهم إلى إمكانية زيادة عدد البنود.

– **الصدق الذاتي (المستخرج من معامل الثبات)**: بلغ الصدق الذاتي للقائمة 0.95، وهو معامل عالي يدل على صدق الأداة.

– **ثبات الأداة**: عن طريق التطبيق واعادة التطبيق على عشرون طالبة ليست من عينة الدراسة خلال فترة عشرة أيام. وبتطبيق معامل بيرسون تحصلنا على نتيجة 0.92 وهو مؤشر على ثبات الاختبار.

**7– الأساليب الإحصائية**: اعتمد الباحث على التكرارات والنسب المئوية ومعامل بيرسون.

**8– عرض النتائج على ضوء الفرضيات:**

**– عرض نتائج الفرضية الأولى:**

نتوقع أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللائي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

يظهر الجدولين (1) و(2) استجابات عينة الدراسة على المقياس–تغير معايير الضوابط الاجتماعية– وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 71.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة كبيرة جدا؛ وذلك بنسبة بلغت 14.00%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبون بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 10.33%وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبون بدرجة ضعيفة بنسبة 04.00%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 00.66%.هذا يعني أن أغلب الطالبات الجامعيات المقيمات اللائي غيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة. ومنه تحقق الفرضية الأولى.

جدول رقم 1: نتائج استجابات الطلبة والطالبات على المقياس

| الرقم | التقييم | عدد التكرارات | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بدرجة كبيرة جدا | 168 | 14.00 | 02 |
| 2 | بدرجة كبيرة | 852 | 71.00 | 01 |
| 3 | بدرجة متوسطة | 124 | 10.33 | 03 |
| 4 | بدرجة ضعيفة | 48 | 04.00 | 04 |
| 5 | بدرجة ضعيفة جدا | 08 | 00.66 | 05 |

| جدول رقم 2: الدرجات الكلية التي تحصل عليها الطلبة والطالبات على المقياس | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | العبارات | البدائل | | | |
| | | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة ضعيفة | بدرجة ضعيفة جدا |
| 1 | الابتعاد عن الوازع الديني | 16 | 76 | 22 | 06 | 00 |
| 2 | التحرر من القيود الاجتماعية | 06 | 90 | 14 | 08 | 02 |
| 3 | التخلص من العادات السائدة | 12 | 76 | 24 | 08 | 00 |
| 4 | التحرر من نظرة المجتمع إليها | 22 | 90 | 04 | 02 | 02 |
| 5 | رفض القيم السائدة | 10 | 100 | 10 | 00 | 00 |
| 6 | معارضة القوانين الاجتماعية | 30 | 80 | 06 | 04 | 00 |
| 7 | مقاومة الشعور بالقهر | 20 | 70 | 16 | 14 | 00 |
| 8 | التكيف مع التفتح الحضاري | 28 | 84 | 08 | 00 | 00 |
| 9 | الشعور باستقلالية الشخصية | 12 | 80 | 18 | 06 | 04 |
| 10 | مقاومة الطقوس الوهمية | 12 | 106 | 02 | 00 | 00 |
| المجموع | | 168 | 852 | 124 | 48 | 08 |
| استجابات الجنسين من أصل 100% | | 14.00 | 71.00 | 10.33 | 04.00 | 00.66 |

**– عرض نتائج الفرضية الثانية:** نتوقع عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث.

يظهر الجدولين (3) و(4) استجابات الطالبات على المقياس وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبات بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 36.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبات بدرجة كبيرة جدا؛ وذلك بنسبة بلغت 07.58%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبات بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 05.00%، وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبات بدرجة ضعيفة بنسبة 01.08%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبات بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 00.33%. هذا يعني أن الطالبات استجبن بنسبة 36.00%. من أصل 50.00%،(120/60).

| جدول رقم 3: نتائج استجابات الطالبات على المقياس | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | التقييم | عدد التكرارات | النسبة | الترتيب |
| 1 | بدرجة كبيرة جدا | 91 | 07.58 | 02 |
| 2 | بدرجة كبيرة | 432 | 36.00 | 01 |
| 3 | بدرجة متوسطة | 60 | 05.00 | 03 |
| 4 | بدرجة ضعيفة | 13 | 01.08 | 04 |
| 5 | بدرجة ضعيفة جدا | 04 | 00.33 | 05 |

| جدول رقم 4: الدرجات التي تحصلت عليها الطالبات على المقياس (درجة الاناث) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | العبارات | البدائل | | | | |
| | | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة ضعيفة | بدرجة ضعيفة جدا |
| 1 | الابتعاد عن الوازع الديني | 08 | 38 | 11 | 03 | 00 |
| 2 | التحرر من القيود الاجتماعية | 03 | 46 | 06 | 04 | 01 |
| 3 | التخلص من العادات السائدة | 06 | 38 | 12 | 04 | 00 |
| 4 | التحرر من نظرة المجتمع إليها | 11 | 45 | 02 | 01 | 01 |
| 5 | رفض القيم السائدة | 03 | 53 | 04 | 00 | 00 |
| 6 | معارضة القوانين الاجتماعية | 15 | 40 | 03 | 02 | 00 |
| 7 | مقاومة الشعور بالقهر | 10 | 36 | 07 | 07 | 00 |
| 8 | التكيف مع التفتح الحضاري | 14 | 42 | 04 | 00 | 00 |
| 9 | الشعور باستقلالية الشخصية | 06 | 40 | 09 | 03 | 02 |
| 10 | مقاومة الطقوس الوهمية | 05 | 54 | 01 | 00 | 00 |
| المجموع | | 91 | 432 | 60 | 13 | 04 |
| استجابات الذكور من أصل 50% | | 07.58 | 36.00 | 05.00 | 01.08 | 00.33 |

يظهر الجدولين (5) و(6) استجابات الطلبة على المقياس وقد بينت نتائج الجدولين أنه جاء في المرتبة الأولى المستجيبون بدرجة كبيرة؛ وذلك بنسبة بلغت 35.00%، بينما جاء في المركز الثاني المستجيبون بدرجة كبيرة جدا؛ وذلك بنسبة بلغت 07.33%، بينما جاء في المركز الثالث المستجيبون بدرجة متوسط؛ بنسبة بلغت 05.33%، وجاء في المرتبة الرابعة المستجيبون بدرجة ضعيفة بنسبة 02.00%، وفي المرتبة الأخيرة المستجيبون بدرجة ضعيفة جدا بنسبة 00.33%. هذا يعني أن الطلبة استجابوا بنسبة 35.00%. من أصل 50.00%، (120/60). وهذا يعني عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث (36%، 35%). ومنه تحقق الفرضية الثانية.

| جدول رقم 5: نتائج استجابات الطالبات على المقياس | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الرقم | التقييم | عدد التكرارات | النسبة | الترتيب |
| 1 | بدرجة كبيرة جدا | 88 | 07.33 | 02 |
| 2 | بدرجة كبيرة | 420 | 35.00 | 01 |
| 3 | بدرجة متوسطة | 64 | 05.33 | 03 |
| 4 | بدرجة ضعيفة | 24 | 02.00 | 04 |
| 5 | بدرجة ضعيفة جدا | 04 | 00.33 | 05 |

| جدول رقم 6: الدرجات التي تحصل عليها الطلبة على المقياس (درجة الذكور) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | العبارات | البدائل | | | | |
| | | بدرجة كبيرة جدا | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | بدرجة ضعيفة | بدرجة ضعيفة جدا |
| 1 | الابتعاد عن الوازع الديني | 08 | 38 | 11 | 03 | 00 |
| 2 | التحرر من القيود الاجتماعية | 05 | 43 | 07 | 04 | 01 |
| 3 | التخلص من العادات السائدة | 06 | 38 | 12 | 04 | 00 |
| 4 | التحرر من نظرة المجتمع إليها | 13 | 43 | 02 | 01 | 01 |
| 5 | رفض القيم السائدة | 05 | 50 | 05 | 00 | 00 |
| 6 | معارضة القوانين الاجتماعية | 15 | 40 | 03 | 02 | 00 |
| 7 | مقاومة الشعور بالقهر | 10 | 35 | 08 | 07 | 00 |
| 8 | التكيف مع التفتح الحضاري | 14 | 42 | 04 | 00 | 00 |
| 9 | الشعور باستقلالية الشخصية | 06 | 40 | 09 | 03 | 02 |
| 10 | مقاومة الطقوس الوهمية | 06 | 51 | 03 | 00 | 00 |
| المجموع | | 88 | 420 | 64 | 24 | 04 |
| استجابات الذكور من أصل 50% | | 07.33 | 35.00 | 05.33 | 02.00 | 00.33 |

**– تفسير ومناقشة النتائج:**

**– بالنسبة للفرضية الأولى:**

دلت النتائج أن نسبة 71.00% من مجموع عينة الدراسة أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 85 طالبا من أصل 120 طالبا وطالبة. وهذه النتيجة لها العديد من الدلالات منها: أن سبب الجريمة الأخلاقية من وجهة نظر الطلبة ذكورا وإناثا يعود بالفعل إلى تغييرهن لمعايير الضبط الاجتماعي، بحيث كان التكرارات من 76 إلى 106 طالبا وطالبة من أصل 120 عينة الدراسة. بحيث حققت العبارات –التحرر من القيود الاجتماعية –التحرر من نظرة المجتمع إليها –رفض القيم السائدة –مقاومة الطقوس الوهمية أعلى التكرارات؛ تراوحت بين 90 و106 طالبا وطالبة وهي غالبية عينة الدراسة. في حين جاءت في التصنيف الثاني كل من – الابتعاد عن الوازع الديني – التخلص من العادات السائدة – معارضة القوانين الاجتماعية – مقاومة الشعور بالقهر – التكيف مع التفتح الحضاري – الشعور باستقلالية الشخصية، بتكرارات تراوحت بين 70 و80 طالبا وطالبة، وهذا دليل قوي على نظرة الطلبة والطالبات إلى الطالبات المقيمات، ويؤكدون أن سبب الجرائم الأخلاقية يعود بالدرجة الأولى

إلى القيم الاجتماعية بعينها كالتحرر من قيود المجتمع ومن نظرته اليها ورفض القيم السائدة ومقاومة الطقوس البالية، يعني أن معظم الطالبات لديهن القابلية لتغيير معايير الضبط الاجتماعي، لأسباب قد تعود إلى عدم قناعتهن بهذه المعايير أو لأنها فرضت عليهن، وبالتالي تتلاشى هذه القيم أمام القيم السائدة؛ ويقعن في مسمى الجرائم الأخلاقية بأنواعها.

وقد اتفقت دراستنا مع دراسة دراسة أوموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء (2015) التي أكدت أن ضعف الضبط الاجتماعي له علاقته بجرائم الطالبات المقيمات بالحي الجامعي، وكذلك ضعف الضبط الأسري له علاقة بممارسة الجريمة بين الطالبات المقيمات. ودراسة زينب دهيمي (2011) التي توصلت إلى وجود الجرائم في الإقامات الجامعية بسبب اللامعيارية في المجتمع والغياب التام لمؤسسات الدولة وبالتالي يصبح وجود هذه الأخيرة لا مبرر له، والاجرام إذا ما بلغ درجة معينة من الانتشار في مجتمع ما ذلك يعني أن المؤسسات المشكلة لهذا المجتمع مريضة بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ومن بينها: الأسرة والمدرسة والمسجد، واتفقت كذلك مع دراسة علي رافع الحسنية (2005) التي أكدت على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة. وكذلك دراسة خالد بن عبد الرحمن السالم (1423) التي أوضحت أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع، وأن الضوابط تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الانحراف ينشأ في حالة فشل الضوابط الاجتماعية. واتفقت دراستنا مع دراسة لطفي عبد اللطيف (2012) في أن حدوث التعارف المسبق بين الشاب والفتاة عن طريق خدمات الشبكة العنكبوتية، ورؤية المقاطع الجنسية والأفلام والصور في الفضائيات وعلى مواقع الانترنت، أدت إلى انتشار مثل هذه الظواهر السلبية على المجتمع.وربطت الدراسة بين الظاهرة، والتقليد الأعمى للسافرات في أفلام السينما ومحطات المجون والخلاعة الفضائية التي تشيع ثقافة الحب بين الشباب والفتيات دون وجود علاقة شرعية، وغيره مما يبثه الإعلام الفاسد من مظاهر وعلاقات محرمة تحت زعم التحرر ومواكبة الحضارة الحديثة.

**– تفسير ومناقشة الفرضية الثانية:**

تشير نتائج الفرضية الثانية أن نسبة 36.00% من مجموع الإناث أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 43 طالبة من أصل 60 طالبة. فيما كانت نسبة 35.00% من مجموع الذكور أجابوا على التقييم (بدرجة كبيرة) أي حوالي 42 طالبا من أصل 60 طالبا. وهذه النتيجة أيضا لها العديد من المعاني منها: أنه لا يوجد اختلاف في وجهة النظر بين الطالبات والطلبة في أن سبب الجريمة الأخلاقية من وجهة نظر الطلبة ذكورا أو إناثا يعود بالفعل إلى تغييرهن لمعايير الضبط الاجتماعي، بحيث كان تكرار عدد الأفراد يتراوح من 35 إلى 51 طالبا أو طالبة من أصل 60سواء ذكورا أو إناثا. بحيث حققت

العبارات مقاومة الطقوس الوهمية –رفض القيم السائدة–التحرر من القيود الاجتماعية –التحرر من نظرة المجتمع إليها –التحرر من نظرة المجتمع إليها –التكيف مع التفتح الحضاري، تكرارات تراوحت بين 43 و52 طالبا أو طالبة، وهذا دليل قوي على نظرة الطلبة والطالبات إلى الطالبات المقيمات، ويؤكدون أن سبب الجرائم الأخلاقية يعود بالدرجة الأولى إلى مقاومة الطقوس الوهمية ورفض القيم السائدة والتحرر من القيود الاجتماعية والتحرر من نظرة المجتمع إليها والتحرر من نظرة المجتمع إليها والتكيف مع التفتح الحضاري. في حين جاءت الفقرات الباقية وهي: –الابتعاد عن الوازع الديني –التخلص من العادات السائدة –معارضة القوانين الاجتماعية –مقاومة الشعور بالقهر –الشعور باستقلالية الشخصية. في المقام الثاني على حيث تراوحت تكرارات الأفراد بين 35 و42 طالبا أو طالبة وهي غالبية عينة الدراسة. مما يعني احصائيا أن تكرارات الاناث متقاربة جدا وأحيانا متطابقة، وهو دليل على عدم اختلاف نظرتهم لأسباب الجريم الأخلاقية؛ أو لنقل اتفقت رؤى الإناث والذكور على أن الطالبات الجامعيات اللائي غيرن معايير الضبط الاجتماعي يصبحن مجرمات أخلاقيا بالضرورة المنطقية. وهنا تتفق دراستنا إلى حد ما مع دراسةنبيل صالح سفيان (1990) في أنه لا توجد فروق دالة في القيم الاجتماعية من وجهة نظر الذكور والاناث، وانخفاض القيم الاجتماعية دليل على تأثير معايير الضبط الجديدة على الأصلية.

**– خاتمة:**

يعود السبب الحقيقي في تغيير الطالبات الجامعيات المقيمات لضوابطهن الاجتماعية والوقوع في جرائم الأخلاق؛ تصل إلى جرائم الشرف والجرائم الجنائية أحيانا، سببه العامل الأسري المتمثل في انشغال الأبوين عن الفتاة وإهمالها وعدم متابعة الأبناء داخل الأسرة وضعف رقابة الأبوين، لأن غياب الاتصال والاحساس بالرقابة الاجتماعية يضعف الضوابط الاجتماعية. واستخدام بعض الآباء طرقا غير صحيحة في التربية وراء انتشار ظاهرة التحرر الاجتماعي وظهور السلوك التعويضي والنكوص والتفريغ بطرق سلبية. كما أن من أسباب الظاهرة أيضا عوامل ذاتية مثل قلة الوازع الديني لدى الفتاة، والشعور باستقلالية الشخصية، وضعف الرقابة الذاتية لدى الطالبات اللائي قدمن على الجرائم الأخلاقية. بالإضافة إلى تهوين البعض من المشكلة، وعدم وجود عقوبات رادعة لمن يمارسون تلك الجرائم اللاأخلاقية .وهنا طالب الدكتور "لطفي عبد اللطيف" بضرورة التحرك لمقاومة مثل تلك الظواهر الخطيرة ومراجعة الأنظمة والقوانين الخاصة بسلوك الطالبات بالجامعات ونظام العقوبات، والتعريف بها من خلال وسائل التقنية الحديثة. والتبليغ عن أي مخالفة، والتدخل الفوري لاحتواء المشكلة في الوقت المناسب مع ضرورة تخصيص أنشطة وفعاليات مختلفة لشغل الأوقات لدى الطالبات (لطفي عبد اللطيف: 2012).

## – المراجع:

1– علي العميري وعزيزة العتيبي: هروب الفتيات، صدمة في قلب المجتمع !96%من الهاربات سعوديات و36% منهم طالبات ثانوي www.al-madina.com/node/652022 السبت 2016/01/02

2– أوموسى ذهبية وموساوي فاطمة الزهراء: 2015: الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي الحي الجامعي زوبيدة حمادوش بالبليدة نموذجا، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية.

3– زينب دهيمي:2011: بعض مظاهر العنف الذي تمارسه الطالبات المقيمات في الوسط الجامعي، بالإقامة الجامعية بدالي ابراهيم بالجزائر، ملتقى وطني حول العنف في الوسط الجامعي، جامعة خنشلة.

4– علي رافع الحسنية: 2005: دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة – دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ونزلاء اصلاحية الخسائر، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.

5– نبيل صالح سفيان: 1990، التغير القيمي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز" دراسة تتبعيه عبر ثلاث سنوات، جامعة تعز، اليمن.

6– خالد بن عبدالرحمن السالم: 1423. الضبط الاجتماعي في الأسرة السعودية من خلال تعاليم الدين الإسلامي وعلاقته بتماسكها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، جامعة الأزهر كلية التربية، قسم أصول التربية رسالة دكتوراه. www.ssfcm.org/public/Artical/index/secid/.../18099

7– زينب بنت طايع عليوة علي: 1999. رسالة ماستر، اتجاهات طالبات جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز نحو الالتزام بأخلاق الإسلام، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420هـ 1999م.

8– (لطفي عبداللطيف: 2012). تفعيل الخط الساخن للإبلاغ عن مخالفات الركوب المحرم، الرياض، الجمعة 2012/03/16 www.al-madina.com/node/364693?risala

9 – (الطخيس، إبراهيم: 1403هـ): دراسات في علم الاجتماعي الجنائي، دار العلوم، الرياض.

10– أحمد فاروق أحمد حسن: تحليل سوسيولوجى لأزمة القيم الأخلاقية: https://plus.google.com/.../posts/N1dDyL7YH8h